***Dirasat*: Shari'a and Law Sciences, Volume 50, No. 2, 2023**

Deanship of Scientific Research

The Verse of Al-Dhar in Surat Al-A'raf according to Al-Hakim Al-Jashmi in his Interpretation of Al-Tahdheeb: A Comparative Analytical Study

Muhammad Mahmoud Falah Al-Sawa'da*

Department of Fundamentals of Religion, College of Da'wah and Fundamentals of Religion,
The World Islamic Sciences and Education University, Jordan.

Received: 17/9/2022
Revised: 22/11/2022
Accepted: 20/12/2022
Published: 1/6/2023

* *Corresponding author:*
dr.mohs@yahoo.com

Citation: Al-Sawa'da, M. M. F. (2023). The Verse of Al-Dhar in Surat Al-A'raf according to Al-Hakim Al-Jashmi in his Interpretation of Al-Tahdheeb: A Comparative Analytical Study. *Dirasat: Shari'a and Law Sciences*, *50*(2), 67–78.
https://doi.org/10.35516/law.v50i2.2355

Abstract

Objectives: The research aims to study the position of Al-Hakim Al-Jashmi in his interpretation (Al-Tahdheeb) and to analyze his sayings related to the meaning of the verse of Surat Al-A'raf in where God Almighty took the covenant from the descendants of Adam; The study also aims to compare his views with those of other scholars and determine the most accurate interpretation.

Methods: The research relied on the analytical and comparative method to achieve the desired results. The words of Al-Jashmi were used to interpret the verse, and then they were discussed, analyzed, and compared with the views of other commentators.

Results: The research concluded that accepting the narrations contained in the interpretation of the verse of Al-Dhar in general is the best approach in revealing its meaning. It is important to note that Al-Jashmi's approach to interpreting the verse is highly valid.

Conclusions: Some commentators have caused confusion in the interpretation of the verse of Al-Dhar in Surat Al-Araf by accepting the narrations contained in it, which Al-Jashmi rejected. He believed that it is not suitable for an interpretation of the verse, following the Mu'tazili approach in dealing with novels and sayings.

Keywords: Al-Jashmi, the interpretation, the verse of Al-Dhar.

آية الذر في سورة الأعراف عند الحاكم الجشمي في تفسيره التهذيب: دراسة تحليلية مقارنة

محمد محمود فلاح السواعدة*

قسم أصول الدين، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن.

ملخّص

الأهداف: يهدف البحث إلى دراسة موقف الحاكم الجشمي في تفسيره (التهذيب في التفسير) وتحليل آرائه المتعلقة بمعنى آية سورة الأعراف التي أخذ الله تعالى فيها الميثاق من ذرية بني آدم، ومقارنتها بأقوال العلماء، وبيان الراجح منها.

المنهجية: اعتمد البحث المنهجين: التحليلي والمقارن في سبيل الوصول إلى النتائج المرجوة، حيث انطلق من عبارات الجشمي التي فسّر بها آية الميثاق، ثم قام بمناقشة هذه العبارات وتحليلها ومقارنتها بما قيل في معناها من كتب التفسير.

النتائج: توصل البحث إلى أن إعمال الروايات الواردة في تفسير آية الذر جملة هو المنهج الأسلم في الكشف عن معناها، مع الأخذ في الاعتبار أن الوجه الذي سلكه الجشمي في تفسير الآية على قدر كبير من الوجاهة، والسداد.

الخلاصة: اختار بعض المفسرين إزالة إشكال آية الذر في سورة الأعراف بإعمال الروايات والآثار الواردة في هذا الشأن، وهو ما رده الحاكم الجشمي الذي رأى أنها أخبار ضعيفة متهافتة، وأنها لو صحت لا تصلح تفسيراً للآية، متبعا في ذلك المنهج الاعتزالي في التعامل مع الآثار والأخبار.

الكلمات الدالة: الجشمي، التفسير، آية الذر.

© 2023 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المقدّمة:

الحمد لله الذي أنار الكون بجلاله، وشرح الصدور بنور كتابه، والصلاة والسلام على نبيه وحبيبه، وخيرته من خلقه ورسوله، وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد:

فإن القرآن الكريم سيد الأذكار، ونور السرائر والبصائر، أودع الله فيه من الحكم والعلوم ما ينبه الساهي، ويذكر اللاهي، فشموس خيره لا تغرب، ومعين عيونه لا تنضب، فطوبى لمن أفنى عمره في التقاط لآلئه المكنونة، وذخائره المصونة.

لقد كان من عظمة شأن هذا الكتاب أنه قد استولى الإعجاب بنفائسه على نفوس الناس وعقولهم، كل قوم حسب اختصاصهم وميولهم، فبُذلت جهود لا تحصى في خدمته، وأُفنيت أعمار أجيال تترى في استخراج لطائفه، وفي استنباط دلالاته.

هذا، وإن آية أخذ الميثاق من ذرية آدم- عليه السلام- وهي قوله تعالى: (وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْۖ قَالُواْ بَلَىٰ شَهِدْنَآۚ أَن تَقُولُواْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ (الأعراف:172) قد أطال الإمام الحاكم الجشمي القول في تفسيرها، فعرض للآثار التي قيلت فيها، ووقف منها موقفاً يحتاج إلى مزيد تأمل ومناقشة، وهو في هذا إنما يعزو الآراء لمشايخه من أهل الاعتزال مناصراً لمنهجهم في نقدها، فهو يمثل الاتجاه الاعتزالي العقلي في النظر لمثل هذه الآثار، يضاف لهذا افتراق مفسري أهل السنة في تفسيرها، فقد تباينت كلمتهم فيها تبايناً كبيراً، مما اقتضى بيان أهم أقوالهم فيها، وتوضيح أشهر آرائهم ومقارنتها بغيرها، وهو ما تأملُ أن يسهم به هذا البحث المتواضع، والله أسأل أن يجعل فيه النفع، وأن يجنبني الزلل، إنه ولي ذلك والقادر عليه، وهو حسبي ونعم الوكيل.

أهمية البحث:

يستمد هذا البحث أهميته من جهة ارتباطه المباشر بكتاب الله تعالى، ومن خلال الآتي:

1. هذه الآية من الآيات المشكلة التي تحتاج مزيد نظر من طلبة العلم.
2. اختلاف المفسرين فيها اختلافا كبيراً، جعل بسط القول فيها ضرورة تفسيرية.
3. مكانة الحاكم الجشمي العلمية، ومنزلة تفسيره الرفيعة بين التفاسير.
4. كثرة الآثار التي رويت في تفسير هذه الآية، وكثرة طرقها، واختلاف الناس في الحكم عليها.

مشكلة البحث:

يحاول البحث الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي:

ما حقيقة موقف الجشمي من الأقوال والروايات التي قيلت في معنى آية الميثاق في تفسيره التهذيب؟ ويتفرع عنه ما يلي:

1. ما موقف مفسري أهل السنة من أراء الجشمي في تفسيره لآية الذر؟
2. ما موقف الجشمي من الأحاديث الواردة في تفسير آية الذر؟
3. ما أوجه التوافق والاختلاف بين أقوال المفسرين في معاني آية الذر؟

أهداف البحث:

يسعى هذا البحث لتحقيق الأهداف الآتية:

1. مقارنة أقوال الجشمي في تفسيره لآية الذر بأقوال غيره من المفسرين.
2. الوقوف على معنى آية الذر عند مفسري أهل السنة.
3. تحليل موقف الجشمي من الروايات المتعلقة بآية الذر في تفسيره.
4. إبراز مواطن الخلاف والاتفاق بين المفسرين في تفسير آية الذر.
5. بيان الراجح من أقوال المفسرين في معنى الميثاق الوارد في آية الذر.

الدرسات السابقة:

عرض كثير من المفسرين والمتكلمين وأهل الاعتقاد للإشكال الوارد في آية الذرّ لكن -حسب علم الباحث- ليس على النحو الذي سلَكَه هذا البحث في تناوله لتفسير آية الذر، وهناك دراسات قصدت البحث في موضوع الآية كما يلي:

1- هناك رسالة علمية بعنوان: (الميثاق في القرآن)، مقدمة لنيل درجة الماجستير في التفسير وعلوم القرآن، للباحث: بلقاسم عميري، كلية العلوم الإسلامية، جامعة المدينة العالمية- ماليزيا- عام 2012م.

ومع أن عنوان هذه الرسالة في القرآن، إلا أنها أوردت السنة معه جنباً إلى جنب، وكما يظهر من العنوان فهي تتكلم عن الميثاق عموماً، وليس عن هذه الآية فحسب، كما أن معالجة المسألة هناك جاءت بذكر آية البقرة في الميثاق أولاً، ثم آية سورة الأعراف موضوع هذا البحث، ثم ذكرت بعض الأحاديث التي قيلت بتفسيرها، واجتزأت من أقوال بعض المفسرين نقلاً كما هي دون نقد، وهي تختلف عن دراستي التي هدفت إلى معرفة صحة

الأقوال التفسيرية التي أثارها الجشمي في تفسيره للآية.

2- يوجد كتاب بعنوان: (النقص التفسيري في آية الذر محنة القرآن بين الأفهام الاستباقية وتعطيل القراءة) للكاتب العراقي: عبد اللطيف الحرز، والصادر عن دار الفارابي بيروت – لبنان، 2015م، وهو كتاب من سلسلة حداثية نحت نحو تغليط المفسرين جميعاً في تفسير الآية، حيث تتبع الكاتب قائمة كبيرة من أقوال المفسرين الذين أخذ عليهم قصورهم الذريع، وتنكبهم المشين عن المنهج السليم في إبراز المعنى المقصود من الآية.

والمفاهيم التي قدمها الكاتب حول الآية تختلف عن عملي هذا شكلاً ومضموناً، فهي لا تخرج عن كونها تشغيبات لم أفد منها سوى اعتماد اسم هذا الكتاب كمثال على انتخاب الحداثيين للكلام حول الآية وعدّها من المشكل الذي لم يهتد إليه أحد من المفسرين، واتخاذهم مفهوم هذه الآية سبيلاً للطعن في التفسير وتاريخه

3- بحث بعنوان: مصطلح التخييل مفهومه وموقف الزمخشري منه في تفسير الكشاف، مصطفى إبراهيم المشني، منشور في ع 3/مج 11 /2005م، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، جامعة آل البيت، عرض فيه الباحث في الصفحة 105 منه لنبذة مختصرة لا تتجاوز صفحة واحدة عن موضوع التخييل البلاغي في آية الإشهاد، ولم يعرض للتفاصيل التي أثارها بحثي سوى أنه أشار إلى أن قول الزمخشري قد رُدّ بالأحاديث والأخبار الصحيحة، وهو الشيء الذي لم يقف عنده بحثي، ولم يوافقه فيه.

حدود البحث

يقوم هذا البحث على عرض رأي الجشمي في تفسير آية الذر، ثم انتخاب أقوال بعض مفسري أهل السنة والعلماء ممن تغني أقوالهم عن ذكر أقوال غيرهم، وتتصل أقوالهم بمطالب البحث أكثر من غيرهم، تجنباً للحشو والتكرار في تفسير الآية، وجاء ذكر هذه الأقوال على سبيل التمثيل لا الاستقصاء.

منهج البحث:

اعتمد الباحث من أجل تحقيق نتائج هذا البحث على المنهجين: التحليلي والمقارن، حيث تم جمع المادة العلمية من مظانها المختلفة، وتم نقل رأي الجشمي في تفسير الآية، ثم تحليله ومقابلته بأقوال المفسرين من أجل الوصول إلى القول الراجح منها.

خطة البحث:

اقتضت طبيعة هذا البحث أن يشتمل على مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة، وذلك على النحو الآتي:

المقدمة: اشتملت على أهمية البحث، ومشكلته، وأهدافه، والدراسات السابقة له، والمنهج المُتبع فيه.

التمهيد: وفيه التعريف بالإمام الجشمي وبكتابه، وأدلة إشكالية الآية.

المبحث الأول: الآثار المذكورة في تفسير الآية وارتباطها بها

المبحث الثاني: موازنة بين الوجه المختار عند الجشمي في تفسير آية الذرّ وبين أقوال المفسرين.

الخاتمة: وفيها النتائج والتوصيات

التمهيد:

ويشتمل على التعريف بالإمام الجشمي وكتابه التهذيب، وأدلة إشكالية الآية

أولاً: الحاكم الجُشمي (413-494هـ):

هو الْعَالم الْفَاضِل الْمُفَسّر الْمُحْسِن بن محمد بن كرَّامة الجُشمي البيهقي المعتزلي، ثم الزيدي (أبو سعد)، والجُشمي: -بضم الجيم وقيل بكسرها- نسبة إلى جُشم (ابن منظور،1994 ج12، ص101)، وهي اسم لقرية من أعمال بيهق ولد بها، يتصل نسبه بالإمام علي –رضي الله عنه– من جهة ابنه محمد بن الحنفية.

متكلم أبدع في علوم كثيرة، فبرع وصنف واشتهر في فنون جمة منها، من بين مطبوع كتفسيره (التهذيب في التفسير) موضوع هذا البحث، ومخطوط ككتاب: (شرح عيون المسائل في الأصول) ومفقود ككتاب (الحقائق في الدقائق)، حتى أصبحت مصنفاته واسطة عقد ومرجعًا في كثير منها، عاش عازفاً عن الاشتغال بالسياسة والإدارة، مقلداً مذهب أبي حنيفة في الفقه، الذي لم يلبث أن تحول عنه إلى الزيدية مؤخراً، أما معتقده فهو معتزلي، بل من أشهر أعلام المدرسة الجبائية، أخذ علوم المذهب عن القاضي عبد الجبار الذي عرف بذلك (ابن فندق1425هـ، ص391).

وتوفي في رجب سنة (494هـ) مقتولاً في مكة بسبب رسالة ذم فيها أهل الجبر واتهمهم فيها بالكفر بعنوان: (رسالة إبليس إلى إخوانه المناحيس(المؤيد بالله، 2001م، 891/2).

ثانيًا: تفسير الجشمي (التهذيب في التفسير)

يعدّ هذا التفسير من نتاج المعتزلة الذين لا يخفى على المطلع اعتناؤهم واهتمامهم عموماً بتفسير القرآن الكريم وإعجازه، مزج فيه التحقيقات

الدقيقة والآراء المحررة بالنقول النفيسة الكثيرة عمن تقدمه، وهو تفسير شامل للقرآن كله، بدأ بسورة الفاتحة وختم بسورة الناس، عرض المسائل بأسلوب بديع، حيث يذكر كل فرع من مسائل التفسير على حدة، فتراه يعرض مسائل التفسير بشكل منتظم من: قراءات، ولغة، وإعراب، وأسباب نزول، ونظم، ومعنى، وأحكام، وذكر للقصة، وغيرها مما يتعلق بالتفسير وعلومه (الجشمي، 2019 م 193/1).

أثنى عليه كثيرون من متقدمين ومعاصرين ثناء جميلاً، منهم الأدنه وي الذي عرّف به في طبقاته بقوله: "العالم الفاضل الكامل المفسر أبو سعد، صنف التهذيب في التفسير، وهو تفسير جليل القدر، فسره بالقول، وذكر التفسير أولا، وبين الأقوال، ثم ذكر القراءة، ثم اللغة، ثم الإعراب، ثم بين الأحكام، وهو في أربعة مجلدات" (الأدنة وي، 1997، 237).

ثالثاً: إشكالية الآية عند المفسرين

من مظاهر وجود إشكال في هذه الآية ما يلي:

أولاً: وصف الآية بأنها مشكلة، وجاء الكلام بهذا المعنى على وجهين:

- التصريح بإشكالية فهم الآية، فقد صرح الإمام القرطبي بأن هذه الآية مشكلة حين قال: "وَهَذِهِ آيَةٌ مُشْكِلَةٌ، وَقَدْ تَكَلَّمَ الْعُلَمَاءُ فِي تَأْوِيلِهَا وَأَحْكَامِهَا"(القرطبي، 1384، 315/7).
- الإشارة إلى ذلك من جهة فحوى الخطاب، كقولهم: اختلف الناس فيها إلى مذاهب كثيرة.

ثانياً: إطناب المفسرين وتوسعهم في عرض معاني الآية، وكثرة الوجوه والأقاويل فيها، فالجانب الأول وهو توسعهم في عرض معانيها: أمر مشعر به تلك المباحث التي استنفدت صفحات طويلة من كتب التفسير، وبالتالي من جهود المفسرين وأعمارهم، وأمثلة ذلك كثيرة: فمادة تفسير الآية استوعبت زهاء ثلاثين صفحة، من تفسير الإمام الطبري، كما استنفدت صفحات طويلة من تفاسير: الرازي، والمنار، والشعراوي، وغيرهم، مما حدا بصاحب التفسير الحديث أن يقول:"لقد شغلت هذه الآيات وما ورد فيها من أحاديث وروايات حيزا واسعًا في كتب التفسير"(دروزة،1380هـ، 529/2)، ولا غرو في ذلك، فقد توسع بعض العلماء في الكلام حول تفسير هذه الآية كقول ابن عطية: "وطوّل الجرجاني في هذه المسألة"(ابن عطية، 1422 هـ، /474/2)، وغيره.

وأما الجانب الثاني وهو: كثرة الوجوه والمسائل غير المتفق على مضامينها والمتفرعة عن تفسير هذه الآية، فهو ملحوظ في تفسيرها من جهة نسبة هذا التفسير لما سواه من تفسير أكثر الآيات، وليس المقصود -هنا- التوسع والإسهاب في تفسيرها، وإنما تولُد آراء وأقوال متعددة من أصل قول واحد، وأضرب مثالاً يوضح ذلك من تفسير الإمام الماوردي، فتراه يذكر اختلاف الناس في الذين أخذ عليهم الميثاق ويجعله على قولين، ويشعّب على القول الأول اختلاف الناس بما أخرج أولاً، الأرواح أم الأجساد؟ ويجعله أيضًا على قولين، ويفرع على القول الأول -أيضًا- اختلافا آخر، يتعلق بما كان للأرواح والأجساد؛ وهل كان ذلك قبل نزول آدم عليه السلام إلى الأرض؟ ويجعله كذلك على قولين، ثم يذكر القول الثاني من الاختلاف الثاني، وهذا كله قبل أن يعرض للقول الثاني من الاختلاف الأول، وفي معنى لفظ (أخذ ربك) فحسب، وهكذا يمضي مع ألفاظ الآية كلها من الإشهاد والإقرار، وبأسلوب التفريع المتشعب من جهة أقوال المتكلمين والمفسرين(الماوردي، د.ت 277/2)، ومثله تفسير الماتريدي الذي حشد كثيرا من الأقوال المتفرعة عن بعضها (الماتريدي، 1426هـ، 82/5).

ثالثاً: ومن مظاهر الإشكال في الآية أن الناس تنازعوا في المقصود منها قديما وحديثا، فوقع خلاف بين المعتزلة وأهل السنة، بل بين الفريق الواحد في بعض المعاني المستفادة من الآية، فضلا عما وقع من اضطراب في أقوال المفسر الواحد أحيانا، وقد يقال إن التنازع قد وقع كثيراً بين الناس في معاني الآيات، والجواب من جهتين: أولاهما: أن هناك فرقًا لا يجهل بين حجم النزاع الواقع بين الآيات المشكلة وغيرها عموماً، وهذه الآية من الآيات المشكلة، وثانيهما: أن هذه الآية مشكلة من هذا الجانب إذا ضُم مع غيره من المسوغات التي حكم بها عليها أنها مشكلة، وليس به منفرداً.

رابعا: مما يؤكد إشكالية تفسير هذه الآية: إن محترفي التشكيك ودعاة الإلحاد يعمدون إلى إثارة الشبهات حول معانيها ومراد الله تعالى منها، كما فعل صاحب كتاب (النقص التفسيري في آية الذر محنة القرآن بين الأفهام الاستباقية وتعطيل القراءة) للكاتب عبد اللطيف الحرز، والصادر عن دار الفارابي بيروت – لبنان، فالكاتب يتهم المفسرين على مر تاريخ الإسلام بأنهم فشلوا في معرفة المعنى المراد من الآية، بل جزم بأنه ليس هناك تفسير مرتضى للآية حين قال: "والحق أن هذه الآية كيفما قلبتها لن تجد لها تفسيرا يرضيك" (الحرز، 2015م، ص 40)، فقد عرض لأقوال عدد كبير من المفسرين، وردّ أقوالهم وآراءهم في تفسير الآية بأسلوب ساخر متهكم، ولولا ضيق المقام لعرض البحث لشيء من ذلك، وبيّن عواره.

وجملة القول -هنا- إنّ هذه المظاهر- إنْ لم يكن كل مظهر منها على حدة مفيداً بإشكالية الآية- فإنها مجتمعة دليل واضح على ما في مفهومها من إشكال.

المبحث الأول: الآثار المذكورة في تفسير الآية بين الجشمي والمفسرين

سيعتني هذا المبحث بجانبين يتعلقان بتفسير الآية، وكل جانب منهما على درجة كبيرة من الأهمية كما في المطالب الآتية:

المطلب الأول: الروايات المتعلقة بالآية بين الجشمي والمفسرين

أولاً: موقف الجشمي من هذه الروايات

بعد أن ذكر الجشمي التوجيه المرتضى للآية عن مشايخه، أشار إلى أن ما روي في تفسيرها من أحاديث لا تصح، وأنه تعلق بها أهل التناسخ والملاحدة كما يقول، ثم شرع في سرد هذه الروايات قائلاً: "فما يرويه أصحاب الحديث عن أسلافهم من الآثار موقوفة ومرفوعة، ويجعلون ذلك تأويلاً للآية، وهو أنه - تعالى - لما خلق آدم مسح ظهر آدم بيمينه، فأخرج منه ذرية وقال: خلقت هؤلاء للجنة، وبعملها يعملون، ثم مسح ظهره وأخرج ذرية وقال: خلقت هَؤُلَاءِ للنار وبعملها يعملون، فقال رجل: ففيم العمل يا رسول اللَّه! وفي بعض الروايات: قال عمر: فلم نبعث؟ فقال: "يا ابن الخطاب، كل ميسر لما خلق له (البيهقي، 2000م، ص 299).

ورووا في حديث أبي هريرة: "أنه مسح ظهره فسقط من ظهره كل نسمة هو خالقها إلى يوم القيامة، ثم عرضهم على آدم، وقال: هَؤُلَاءِ ذريتك، وأنه رأى نورًا ساطعًا، فقال: من هذا؟ فقال: هو داود، فوهب له من عمره أربعين سنة، فكتب ثم جحد فجحدت ذريته" (الترمذي، 1998 م، برقم: 3076، 117/5).

وفي بعض الروايات أخذ مثل الذر فقال: ألست بربكم؟ قالوا: بلى طائعين طائعين، ورووا أنه لا تقوم الساعة حتى يولد كل من أخذ ميثاقه(البيهقي، 2000م، برقم: 68، ص142.

وفي بعض الأخبار أنه أخرج من صفحة ظهره اليمنى ذرية بيضاء، وقال لهم: ادخلوا الجنة برحمتي، وأخرج من صفحة ظهره اليسرى ذرية سوداء، وقال: ادخلوا النار، ولا أبالي، وذلك قوله: (أَصْحَاب اليَمِينِ) وَأَصحابِ الشِّمَالِ) (حنبل، 1999، 2001 م، برقم: 27488، 481/45.(

وقد ذكر مشايخنا رحمهم اللَّه أن ذلك فاسد، وأن ظاهر الآية يخالف ذلك"(الجشمي، 2019، 4/ 2776)، ثم توسع الجشمي في رد صحة الاستدلال بهذه الروايات على تفسير الآية.

وجلّ هذه الروايات وأزيد ذكرها الإمام الطبري في تفسيره، وخرجها محقق تفسيره كلها(الطبري،2000م، 222/13).

ثانيًا: موقف المفسرين من هذه الروايات

هذا ما قرره الجشمي عند تفسيره لهذه الآية، من ردّ الروايات والأخبار التي تفيد أن الله سبحانه مسح ظهر آدم، وأنه أخذ الميثاق على ذريته في عالم الذر، سيراً على منهج المعتزلة في ردّ الآثار التي تعارض أصولهم، وبخاصة فيما يمس موضوع القدر عندهم عموماً، أما فيما يخص مضمون الروايات الواردة في شان الآية فالخلاف حاصل أيضاً بين علماء المعتزلة، فالجشمي -مثلاً- ينقل مخالفة أحد شيوخه من أهل الاعتزال في ذلك، وهو أبو بكر أحمد بن علي الذي يجوّز معنى هذه الروايات(الجشمي، 2019 م، 2777/4).

وقد اختلفت كلمة المفسرين والعلماء حول صحة هذه الآثار، فعلى حين قبلها قوم ردّها آخرون، لكن جاء هذا التصحيح والتضعيف نسبيًا، فأغلب المصحّحين نظروا إلى كثرة طرقها وشواهدها من جهة المعنى لا اللفظ فصححوها، كما أن المضعّفين إنما اقتصروا على الآثار التي ادُعي أنها جاءت متصلة بالآية وكاشفة عن معناها، ومن أمثلة أحكام الفريقين ما يلي:

أولا: فريق المصححين:

- لعل أول من جمع أكبر طائفة من الأحاديث والآثار في سياق تفسير الآية، وتكلم حول مدلولاتها وعلاقتها بالآية موضوع البحث هو الإمام الطبري- رحمه الله- فقد استغرق ذلك قريباً من ثلاثين صفحة من تفسيره في النسخة المحققة المعتمدة في هذا البحث(الطبري،2000م، 223/13).
- وممن صرح بصحة الروايات وتواترها ابن عطية- رحمه الله- فقد قال في إطار تفسيره للآية المذكورة: "وتواترت الأحاديث في تفسير هذه الآية عن النبي- صلى الله عليه وسلم- من طريق عمر بن الخطاب- رضي الله عنه- وعبد الله بن عباس وغيرهما"(ابن عطية،1422 هـ، 474/2). ومقصود المفسرين بالتواتر في مثل هذا الموطن هو التواتر المعنوي لا اللفظي، ومعنى التواتر المعنوي: ما اتفق معناه في روايات جماعة يستحيل تواطؤهم على الكذب، مع اختلافهم في اللفظ (صالح، 1393، ص91).
- وذكر الإمام القرطبي صحة معنى حديث عمر- رضي الله عنه- مشيراً إلى كثرة وجوهه وثبوتها، فقد عرض في تفسيره لبعض كلام المضعفين له، ثم عقّب بقوله: "لَكِنَّ مَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ قَدْ صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ وُجُوهٍ ثَابِتَةٍ كَثِيرَةٍ مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، وَعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ، وَغَيْرِهِمْ"(القرطبي، 315/7)، ثم ساق طائفة من الآثار التي تؤكد مسح ظهر آدم وإخراج ذريته.
- ووصف الإمام الطيبي في حاشيته على الكشاف هذه الروايات بالتعاضد والتوافق، وتوسع في نقل أقوال العلماء فيما يتعلق بها، ثم خلص إلى أن الواجب على من يفسر القرآن عدم ترك الخبر لأجل الرأي، فهو يقول: "فإذا تقرر هذا، فالواجب على المفسر المحقق ألا يفسر كلام الله المجيد برأيه، إذا وجد من جانب السلف الصالح نقلاً معتمداً، فكيف بالنص القاطع من جناب حضرة الرسالة صلوات الله على صاحبها"(الطيبي، 2013م، 656/6). ويحمل كلام الطيبي في إطلاق عبارة (النص القاطع) حين قال: "فكيف بالنص القاطع" على ما نعت به العلماء أحاديث الباب بالتواتر المعنوي.

- وعقب السيوطي على قول ابن المنيّر حين تعقّب الزمخشري بقوله "قد أجراه قوم على ظاهره وقالوا: لا تترك الحقيقة مع إمكانها بقوله: "الأحاديث الصحيحة مصرحة بذلك"(السيوطي، 2005، 3/ 448).
- وممن صحح بعض أحاديث الباب، وأشار إلى كثرتها من المعاصرين صاحب أضواء البيان، الذي قال: "قَدْ دَلَّتْ أَحَادِيثُ كَثِيرَةٌ عَلَى أَنَّ اللَّهَ أَخْرَجَ ذُرِّيَّةَ آدَمَ فِي صُورَةِ الذَّرِّ، فَأَخَذَ عَلَيْهِمُ الْمِيثَاقَ كَمَا ذَكَرَ هُنَا، وَبَعْضُهَا صَحِيحٌ" ثم استشهد بكلام القرطبي السابق (الشنقيطي،1415، 44/2).
- وممن صحح معنى حديث عمر- رضي الله عنه- أحمد شاكر محقق تفسير الطبري، ففي سياق تعليقاته في هامش تفسير الطبري على الآثار التي ساقها الطبري في تفسيره بسط القول في بيان أسانيدها، واستوعب الكلام على رواة طرقها جميعها، وبيّن قويها من ضعيفها بنظرة متأنية، ثم قال: "وقد أطلت في بيان هذا الاضطراب لأضبطه بعض الضبط، وبعد ذلك كله فمعنى الحديث صحيح، مروي عن جماعة من الصحابة بأسانيد ليس فيها هذا الاضطراب، وهو اضطراب قديم، كما نصوا على ذلك فيما نقلت آنفا(الطبري،2000م، 244/13) هذا تعقيب الشيخ، لكن قد يُفهم من عبارة الشيخ نفسها نوع اضطراب، فقد ذكر أن هناك جملة من المرويات عن الصحابة ليست مضطربة، وعَطَف بأن الاضطراب قديم، ويمكن توجيه مقصود الشيخ شاكر بأن هناك جملة من الآثار لو انتخبت وجعلت على حدة من بين المنقول عن السلف لاتسق معناها وزال اضطرابها.

ثانياً: من أقوال فريق المضعفين

1. في سياق كلام ابن تيمية -رحمه الله- حول مفهوم الآية بيّن ما قيل في أخذ الميثاق، ثم طعن في صحة المروي بقوله: "ورواه بعضهم مرفوعاً إلى النبي- صلى الله عليه وسلم- وقد ذكره الحاكم، لكن رفعه ضعيف، وإنما المرفوع الذي في السنن، كأبي داود، والترمذي، وموطأ مالك، من حديث أبي هريرة ومن حديث عمر: هو أنهم استخرجهم، ليس في هذه الكتب أنهم نطقوا ولا تكلموا"(ابن تيمية، 1411هـ، 482/8).

2. وقريباً مما سبق من تفاصيل دلت عليها الآثار المفسرة للآية بحسب استدلال المصححين لها، توسع ابن القيم في بسطها ولكن بتأكيد ضعفها، ثم قال: "وَأَمَّا الْآثَارُ الَّتِي فِيهَا أَنَّهُ اسْتَنْطَقَهُمْ، وَأَشْهَدَهُمْ، وَخَاطَبَهُمْ فَهِيَ بَيْنَ مَوْقُوفَةٍ، وَمَرْفُوعَةٍ لَا يَصِحُّ إِسْنَادُهَا، كَحَدِيثِ مُسْلِمِ بْنِ يَسَارٍ، وَحَدِيثِ هِشَامِ بْنِ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ: فَإِنَّ فِي إِسْنَادِهِ بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ، وَرَاشِدُ بْنُ سَعْدٍ، وَفِيهِمَا مَقَالٌ، [وَقَتَادَةُ النَّصْرِيُّ،] وَهُوَ مَجْهُولٌ"(ابن القيم،، 1418، 1004/2).

وقال في كتابه الروح: "وَجُمْلَة القَوْل فِي هَذَا الحَدِيث أَنه حَدِيث لَيْسَ إِسْنَاده بالقائم"(ابن القيم، 161).

3. سرد الإمام ابن كثير طائفة من الأحاديث التي فُسرت بها الآية، وحكم على بعض أسانيدها، ثم قال: "فَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ دَالَّةٌ عَلَى أَنَّ اللَّهَ، عَزَّ وَجَلَّ اسْتَخْرَجَ ذُرِّيَّةَ آدَمَ مِنْ صُلْبِهِ، وَمَيَّزَ بَيْنَ أَهْلِ الْجَنَّةِ وَأَهْلِ النَّارِ، وَأَمَّا الْإِشْهَادُ عَلَيْهِمْ هُنَاكَ بِأَنَّهُ رَبُّهُمْ، فَمَا هُوَ إِلَّا فِي حَدِيثِ كُلْثُومِ بْنِ جَبْرٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُمَا مَوْقُوفَانِ، لَا مَرْفُوعَانِ كَمَا تَقَدَّمَ، وَمِنْ ثَمَّ قَالَ قَائِلُونَ مِنَ السَّلَفِ وَالْخَلْفِ: إِنَّ الْمُرَادَ بِهَذَا الْإِشْهَادِ إِنَّمَا هُوَ فَطْرهم عَلَى التَّوْحِيدِ، كَمَا تَقَدَّمَ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَعِيَاضِ بْنِ حمار الْمُجَاشعي، وَمِنْ رِوَايَةِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ سَرِيع"(ابن كثير، 1999 م،3/ 506)، فهو يفرق -كما يظهر من كلامه- بين دلالة الأحاديث على أن الله تعالى مسح ظهر آدم عليه السلام، وبين دلالتها على إشهاد الذرية على أنه ربهم، حيث أشار إلى ضعف هذه الأخيرة من هذه الجهة الثانية، ومما يؤكد تردده بين القولين ما أشار إليه في موضع آخر من قوله: "أَوَجَدَهُمْ شَاهِدِينَ بِذَلِكَ، قَائِلِينَ لَهُ حَالًا وَقَالًا. وَالشَّهَادَةُ تَارَةً تَكُونُ بِالْقَوْلِ،...وَتَارَةً تَكُونُ حَالًا(ابن كثير، 1999 م،3/ 506).

4. ضعّف صاحب الوسيط في التفسير الأحاديث والآثار الواردة في تفسير الآية، ففي تعليقه على المرويات التي نقلها المفسرون بصدد تفسير الآية قال: "واستشهدوا لذلك بأحاديث وآثار ليست صحيحة الإسناد، وما حسن إسناده منها فقد أوله العلماء بما يتفق مع منطوق الآية الكريمة(طنطاوي، ط1، 433/5).

5. أشار ابن عاشور إلى إعمال هذه الآثار جملة في تفسير الآية، وأنها تتعاضد لكثرتها، إلا أنه أقرّ بأن أسانيدها لا تسلم من نقد، ففي إطار التدليل على أن الله تعالى أَخذ الْعَهْد على الذُّرِّيَّةِ الَّذِينَ فِي ظَهْرِ آدَمَ ذكر ما نصه: "وَمِمَّا يُثْبِتُ هَذِهِ الدَّلَالَةَ أَخْبَارٌ كَثِيرَةٌ رُوِيَتْ عَن النبي- صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وَعَن جَمْعٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، مُتَفَاوِتَةٌ فِي الْقُوَّةِ، غَيْرُ خَالٍ وَاحِدٌ مِنْهَا عَنْ مُتَكَلَّمٍ، غَيْرَ أَنَّ كَثْرَتَهَا يُؤَيِّدُ بَعْضُهَا بَعْضًا"(ابن عاشور،1984هـ، 166/9)

الخلاصة

تبين مما سبق، أن الجشمي ردّ الروايات الواردة في تفسير آية الذر هذه، متبعاً في ذلك منهج المعتزلة في تضعيف ما يخالف العقل من أخبار، وأما مفسرو أهل السنة فقد انقسموا في قبولهم الآثار المروية في تفسير الآية، فمنهم من أخذ بها وعدّها بأعلى درجات الصحة من جهة المعنى، وكانت أشد عبارات التصحيح -في النماذج المعروضة- عبارة الإمام الطيبي الذي عدّ تفسير الآية دون النظر إلى ظواهر الأخبار نوعاً من تحكيم العقل في موضع النص، وعدّ هذه الأخبار نصّاً قاطعاً في موضوعها، ومنهم من صحح بعض أسانيد مروياتها، لكنه لم ير أن هذه المرويات منطبقة على أفراد الآية من كل وجه، ومنهم من أعلّها وردها وعدّ ظواهرها غير صالحة للاستدلال بها على موضوع الآية، وبين هؤلاء وهؤلاء أنظار شتى؛ فمِن متوسّع في التخريج، ومن مختصر في الحكم، إلى آخر ما هناك من آراء.

يبقى أمر يجدر التنبيه إليه -هنا- وهو أن محقق تفسير الجشمي عزا حديث عمر رضي الله عنه -الذي هو عمدة الباب- إلى الصحيحين، فأوهم بتخريج الشيخين له، علماً أن الحديث ليس موجودا في أحدهما، وربما التبس عليه عزو أحمد شاكر لهما في تحقيقه لتفسير الطبري إليهما، وهو يقصد ما يشهد له من مثل أحاديث الفطرة، وأن الناس يولدون عليها، فاقتضى التنبيه إليه(الجشمي، 2019 م، 2775/4).

المطلب الثاني: روايات عالم الذروصلتها بالآية

يحسن ابتداء التأكيد على أمر ذي بال، يتعلق بالتفريق بين أمرين، وهو ضرورة التفريق بين إنكار ما جاءت به الآثار مما يؤكد أخذ الميثاق على آدم عليه السلام وذريته في عالم الذر، وبين إنكار كون هذا العالم جاء تفسيراً للآية، فيقع اللبس من جهة ما جاءت به الروايات، وما تضمنته الآية من معنى، والواجب النظر إلى حكم كل واحد منهما على حدة.

أولاً: موقف الجشمي من صلة الآية بالأخبار

بعد أن سرد الجشمي الروايات المزعومة -بحسب رأيه- التي أوردها المفسرون في سياق تفسيرهم لهذه الآية، نقل عن مشايخه فساد هذا الاستدلال، وعقب عليه بقوله: "ظاهر الآية يخالف ذلك... والآية ظاهرها بخلاف قولهم "(الجشمي، 2019 م، 2776/4) ثم علل مخالفة الآية للمنقول بمسوغات كثيرة منها: أن الآية قالت مِنْ بَنِي آدَمَ ولم يذكر فيها آدم، وقالت مِنْ ظُهُورِهِمْ وليس من ظهره، وقالت ذرياتهم وليس: ذريته، ثم استرسل الجشمي في ذكر الوجوه إلى أن قال: "ولم يصحح أحد من مشايخنا هذه الرواية ولا قَبِلَهَا، بل ردها، غير أبي بكر أحمد بن علي، فإنه جوّز ذلك من غير قطع على صحته، غير أنه قال: ليس ذلك بتأويل للآية"(الجشمي، 2019 م، 2777/4).

وهذا الذي عزاه الجشمي إلى شيوخه من فساد تفسير الآية بالآثار الواردة، لم يكن موضع رفض من جهة مفسري أهل السنة قاطبة، بل منهم من رأى هذا الرأي وقوّاه، ومنهم من رفضه وعدّ هذه الآثار كاشفة عن مراد الله تعالى في الآية، وبيان ذلك في الشطر الثاني الآتي:

ثانيًا: صلة آية الذرّ بالآثار الواردة في تفسيرها

اختلفت كلمة المفسرين في صلاحية تفسير الآية بالآثار التي تتحدث عن أحذ الميثاق من ذرية آدم عليه السلام، فذكر ابن عطية أن ألفاظ هذه الآية تكلمت عن الأخذ من ظهور بني آدم، وليس لآدم في الآية ذكر بحسب اللفظة، ثم سرد بعض الروايات التي رأى أنها متواترة المعنى ثم قال: هذه نخيلة مجموع الروايات المطولة، وكأن ألفاظ هذه الأحاديث لا تلتئم مع ألفاظ الآية، وقد أكثر الناس في روم الجمع بينهما" (ابن عطية، 1422 هـ، 474/2/)، أي بين الآية وما ورد من روايات.

ثم ذكر ما نحا إليه الزجّاج في سبيل الجمع بين الآية والأحاديث، بأن الآية تشير إلى تناسل بني آدم في الدنيا، والإشهاد يحصل عند البلوغ، وذكر أنه معنى تحتمله الألفاظ لولا ما روي عن عمر بن الخطاب، وابن عباس رضي الله عنهم.

ثم نقل ابن عطية كلام الجرجاني الذي حاول الجمع بينهما بجعل إخراج الذرية من ظهر آدم كالأصل، ومن بنيه كالفرع، والأصل والفرع شيء واحد، أي أن الأخبار صرحت بالأصل، والآية اقتصرت على الفرع، لكنه لم يرتض هذا الرأي وعدّه كلاماً لا يثبت للنقد (ابن عطية، 1422 هـ، 473/2/).

ونقل عن آخرين معنى مقبولاً عنده كما يظهر من سكوته وعدم تعقبه له، ومضمونه: أن الحديث اشتمل على زيادة لم تعرض لها الآية، وهي ما جاء في صدر القصة من نشوء الذرية من ظهر آدم- عليه السلام- وعرضت الآية إلى ما جرى بعد هذا من أخذ العهد (ابن عطية، 1422 هـ، 473/2/).

وأكد الإمام الرازي أن الآية لا تدل على ما ورد في الأخبار من إخراج الذرية من ظهر آدم- عليه السلام- إلا أنه نظر إلى المسألة بعين التهوين والتسهيل، فقال: "فَثَبَتَ إِخْرَاجُ الذُّرِّيَّةِ مِنْ ظُهُورِ بَنِي آدَمَ بِالْقُرْآنِ، وَثَبَتَ إِخْرَاجُ الذُّرِّيَّةِ مِنْ ظَهْرِ آدَمَ بِالْخَبَرِ، وَعَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ: فَلَا مُنَافَاةَ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ وَلَا مُدَافَعَةَ، فَوَجَبَ الْمَصِيرُ إِلَيْهِمَا مَعًا، صَوْنًا لِلْآيَةِ وَالْخَبَرُ عَنِ الطَّعْنِ بِقَدْرِ الْإِمْكَانِ، فَهَذَا مُنْتَهَى الْكَلَامِ فِي تَقْرِيرِ هَذَا الْمَقَامِ"(الرازي،1420 هـ، 402/15).

وليس لتقرير الإمام هذا -كما يظهر- إضافة تحل الإشكال سوى القطع بوجوب الجمع بينهما.

وقطع ابن القيم باختلاف دلالة الآية عن دلالة الآثار فيما يتصل بموضوع مخاطبة الناس في عالم الذر، مخرجاً قول من قال به من السلف بتوهم اتصالهما في المعنى بقوله: "وَأما مخاطبتهم واستنطاقهم وإقرارهم لَهُ بالربوبية، وشهادتهم على أنفسهم بالعبودية، فَمن قَالَه من السّلف فَإِنَّمَا هُوَ بِنَاء مِنْهُ على فهم الْآيَة، وَالْآيَة لم تدل على هَذَا، بل دلّت على خِلَافه"(ابن القيم، 1418، 1004/2).

وعدّ السعدي تفسير الآية بما ورد من مفهوم الآثار -وهو ممن يعتني بمضمونها- عدّه ضعيفاً، حيث أشار إليه بعد تقديمه لمعناها المختار عنده بقوله: "وقد قيل" ثم صرح بأنه لا صلة بينهما بقوله: "ولكن ليس في الآية ما يدل على هذا، ولا له مناسبة، ولا تقتضيه حكمة الله تعالى، والواقع شاهد بذلك"(السعدي،1420هـ، 308.

وحاول ابن عاشور الجمع بين مضمون حديث عمر- رضي الله عنه- وبين الآية، فأورد عدة احتمالات تتوزع على: جهة دلالة الكلام، ومقصود

السائل، واقتصار من راوي الحديث، ثم قال: "وَجَاءَ فِي الْآيَةِ أَنَّ اللَّهَ أَخَذَ عَلَى الذُّرِّيَّاتِ الْعَهْدَ بِالْإِقْرَارِ بِرُبُوبِيَّةِ اللَّهِ، وَلَمْ يُتَعَرَّضْ لِذَلِكَ فِي الْحَدِيثِ، وَذُكِرَ فِيهِ أَنَّهُ مَيَّزَ بَيْنَ أَهْلِ الْجَنَّةِ وَأَهْلِ النَّارِ مِنْهُمْ، وَلَعَلَّ الْحَدِيثَ اقْتِصَارٌ عَلَى بَيَانِ مَا سَأَلَ عَنْهُ السَّائِل، فَيكون تَفْسِيرا للآية تَفْسِير تَكْمِيلٍ لِمَا لَمْ يُذْكَرْ فِيهَا، أَوْ كَانَ فِي الْحَدِيثِ اقْتِصَارٌ مِنْ أَحَدِ رُوَاتِهِ عَلَى بَعْضِ مَا سَمِعَهُ"(ابن عاشور،1984هـ، 167/9)

ويبدو أن ابن عاشور لم يثق برأي ما بإطلاق، مع جنوحه إلى إمكان الجمع بينهما.

المبحث الثاني: مناقشة الوجه المختار عند الجشمي في تفسير الآية

المطلب الأول: الوجه المرضي في تفسير الآية عند الجشمي

قبل ولوج الجشمي إلى ساحة الأقوال الباطلة في تفسير الآية -من وجهة نظره- شرع في بيان الوجه المرضي عنده في المقصود منها، فذكر وجهاً عزاه إلى بعض شيوخه واستصوبه، زبدته تتلخص في أن الله - تعالى - أخرج الذرية من أصلاب آبائهم، فأنشأهم بشرًا سويًا حيًا مكلفًا، وأشهدهم على أنفسهم بما ركب فيهم من دلائل وحدانيته، فصار بذلك كأنه أشهدهم بقوله: "أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ"، وصاروا هم كأنهم قالوا: بلى، وإن لم يكن هناك قول باللسان فالبيان، ومثله كثير في أسلوب القرآن وفي عادة العرب في الكلام، فالسماوات والأرض تقول أطعنا، والحوض يقول قطني، وليس هناك سؤال ولا جواب(الجشمي، 2019 م، 2774/4).

ومعنى هذا الكلام أن ما ذكر في الآية ليس على الحقيقة، بل هو وجه من التمثيل وتقريب المعاني ليس إلا، فالله تعالى نصب للناس البراهين الدالة على وحدانيته، وركب فيهم البصائر الهادية فصار كأنه أشهدهم على أنفسهم وقال لهم: أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ؟ وصاروا كأنهم أجابوه بشهدنا على أنفسنا، وكل ذلك إنما وقع بلسان الحال لا المقال.

ولبيان مدى وجاهة منهج الجشمي في تناوله للآية، فإن البحث سيناقش كلامه من خلال المطلب الآتي:

المطلب الثاني: الوجه الراجح في المسألة

بعد ما تبيّن الرأي الذي يقطع به الجشمي في المقصود بآية الميثاق ومتعلقاتها، وبيان الرأي المخالف له في تفسيرها، تكاد تتبدى معالم الوجاهة وحدودها لكل منهما، لكن قبل الكشف عن هذا المغزى، يحسن التأكيد على أهمية أخذ الجوانب الآتية بعين المراعاة في مسألة الترجيح:

الجانب الأول: وجوب التفريق بين إنكار عالم الذر وأخذ الميثاق من آدم وذريته، وبين أمر آخر وهو إنكار كون ذلك تفسيرا للآية، فمفسرو أهل السنة إجمالاً -بالرغم من توهين بعضهم لأخبار قصة الذر- يؤمنون بما أخذه الله تعالى على ذرية آدم من ميثاق في عالم الذر، على نحو ما قرره الطحاوي بقوله: "وَالْمِيثَاقُ الَّذِي أَخَذَهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ آدَمَ وَذُرِّيَّتِهِ حَقٌّ" (ابن أبي العز، 1426هـ - 2005م، ص240).

ولكن الذي وقع فيه الاختلاف بينهم إنما كان في صحة تفسير الآية بهذه الأخبار.

الجانب الثاني: ثمة منحى يجدر -هنا- تأكيد مضمونه والتذكير به، يدور حول الروايات التي ردّها الجشمي وما قيل فيها من جهة أهل السنة، وهو ما كان من تفاوت في الحكم على هذه الروايات كما تقدم، فمنهم من أخذ بها وعدّها بأعلى درجات الصحة، حيث وقعت عبارات تصفها بالنصوص القاطعة كعبارة الإمام الطيبي مثلاً، أو عبارات تصف مؤولي معانيها بالمبتدعة، كقول صاحب التمهيد الذي عدّ ما جاء في الآثار موضحاً لمعنى الآية، فتجده يشنع على من ينكر ما أفادته الآية من أخذ الميثاق في عالم الذر بقوله: "وَأَمَّا أَهْلُ الْبِدَعِ فَمُنْكِرُونَ لِكُلِّ مَا قَالَهُ الْعُلَمَاءُ فِي تَأْوِيلِ الآية" (ابن عبد البر، 1387 هـ، 95/18).

بل هناك أحكام تجعلها في مصاف المتواتر.

ومنهم من يرى أنه ليس منها شيء يخلو من مطعن وملحظ، هذا كله في حال أن ضُرب الذكر صفحاً عن صلة الآية بالآثار كما تقدم أيضاً، وإلا فالشأن فيها أكثر تعقيداً وأشق مسلكاً، لكن ما هو حري بالإضافة هنا -ولعله ملحظ نافع في المسألة- ما يتعلق بوصف هذه الآثار بالتواتر، وقد أسلف البحث أن مقصود العلماء به التواتر المعنوي لا اللفظي، ومع أن المقرر لدى علماء الحديث أن "المتواتر لا يُبْحَث عن رجاله، بل يجِبُ العملُ بهِ مِن غيرِ بَحْثٍ" (العسقلاني، 1422هـ، ص43).

إلا أنهم ينبهون لضابط رشيد جدير بالإلماح إليه، وهو كون الآثار الكثيرة الواردة في المسألة من طرائق عديدة ليس لها وحدها الحكم بجعل الخبر متواتراً، وإنما يضاف لذلك تلقي الأمة لمعناها بالقبول، ومسألة استخراج ذرية آدم- عليه السلام- من ظهره وحده، وإشهادهم على أنفسهم، كانت موضع مناقشة لدى بعض العلماء كما تقدم، والتحقيق العلمي الدقيق يثبت أن "مقياس المحدثين في تصحيح الروايات وتضعيفها ليس كَمِّيًّا فَيُعَوَّلُ على الأرقام والأعداد، ويقارن فى الجموع والأفراد: وإنما هو قيمي يُعْنَى بأوصاف الرجال المذكورين في الأسانيد، أقلة كانوا أم كثيرين، ومن هنا رأينا نُقَّادَهُمْ لا يبالون في المتواتر نفسه بتعيين عدد الجمع الراوي له، بل يشترطون أَنْ يُؤْمَنَ تَوَاطُؤُ هذا الجمع على الكذب في العرف والعادة" (الصالح، 1984م، 235). من هنا كان الأجدر استبعاد كون موضوع عالم الذر متواتراً معنوياً.

الجانب الثالث: بخصوص مسألة تقدير أعمال البشر وخلق فريق منهم للجنة، وفريق آخر للنار منذ الخلق الأول لبني آدم، فنصوص القرآن والسنة توافق ما اختاره الجشمي من رفضه للروايات التي تتعلق بأهل النار فحسب، كقوله تعالى: وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا ١٥ (الإسراء 15) وغيرها من النصوص المشابهة، والرواية المذكورة في صحيح الإمام البخاري التي تعارض هذا المغزى وجّه العلماء وجودها فيه توجيها يتماهى مع هذه النصوص، فالحافظ ابن كثير -مثلاً- يشكك في سلامة اللفظة الواردة بهذا المعنى، وينصر الطاعنين فيها بقوله: "وَمِنْ ثَمَّ طَعَنَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ فِي اللَّفْظَةِ الَّتِي جَاءَتْ مُقْحمَةً فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ" فِي قَوْلِهِ "اخْتَصَمَتِ الْجَنَّةُ وَالنَّارُ" إِلَى أَنْ قَالَ: "وَأَمَّا الْجَنَّةُ فَلَا يَظْلِمُ اللَّهُ مِنْ خَلْقِهِ أَحَدًا، وَأَنَّهُ يُنْشِئُ لِلنَّارِ خَلْقًا فَيُلْقَوْنَ فِيهَا، فَتَقُولُ: هَلْ مِنْ مَزِيدٍ؟ ثَلَاثًا، وَذَكَرَ تَمَامَ الْحَدِيثِ" (البخاري، 1422هـ، رقم: 7449، 9/134).

ثم قال: "فَإِنَّ هَذَا إِنَّمَا جَاءَ فِي الْجَنَّةِ لِأَنَّهَا دَارُ فَضْلٍ، وَأَمَّا النَّارُ فَإِنَّهَا دَارُ عَدْلٍ، لَا يَدْخُلُهَا أَحَدٌ إِلَّا بَعْدَ الْإِعْذَارِ إِلَيْهِ، وَقِيَامِ الْحُجَّةِ عَلَيْهِ، وَقَدْ تَكَلَّمَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْحُفَّاظِ فِي هَذِهِ اللَّفْظَةِ، وَقَالُوا: لَعَلَّهُ انْقَلَبَ عَلَى الرَّاوِي، بِدَلِيلِ مَا أَخْرَجَاهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ من قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "تَحَاجَّتِ الْجَنَّةُ وَالنَّارُ" فَذَكَرَ الْحَدِيثَ إِلَى أَنْ قَالَ: "فَأَمَّا النَّارُ فَلَا تَمْتَلِئُ حَتَّى يَضَعَ فِيهَا قَدَمَهُ، فَتَقُولَ: قَطِ، قَطِ، فَهُنَالِكَ تَمْتَلِئُ وَيَزْوِي بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ، وَلَا يَظْلِمُ اللَّهُ مِنْ خَلْقِهِ أَحَدًا، وَأَمَّا الْجَنَّةُ فَيُنْشِئُ اللَّهُ لَهَا خَلْقًا""(ابن كثير، 1999 م،5/ 53).

فهذا التحقيق مما يؤيد مأخذ الجشمي على الروايات المتضمنة لذلك.

هذا، والملاحظ أن أقوى أدلة الفريق الأول فيما اتجه إليه هو ظواهر الروايات الكثيرة التي تشترك مع الآية في ألفاظ الذرية والإشهاد، وتختلف معها فيما عدا ذلك، كما أن أقوى أدلة الفريق الثاني هو ما يعتري هذه الروايات من مناقد واضطرابات ومخالفة لروايات أخرى، بالإضافة لظاهر ألفاظ الآية التي تتكلم عن بني آدم، وليس عن آدم عليه السلام.

لكل ذلك مجتمعاً يمكن القول: لو اختار أحدٌ الرأي الأول -وهو الرأي الذي صحح النصوص وأخذ بظواهرها، وعدها مفسرة وموضحة لمعنى الآية، وأيضاً فسّرها على الحقيقة لا المجاز- لكان ذلك على قدر من السلامة وعدم المؤاخذة، لكثرة الأخبار التي تنص على ذلك أولاً؛ ولأن الفصل في التعرف إلى وقائع الغيب، وما لا يعلمه إلا الله تعالى، ومما لا سبيل لمخلوق إلى إدراك كنهه، إنما هو نصوص الوحي من قرآن وسنة ثانياً، لكن مع تأكيد وجاهة الرأي الثاني وقبوله، وهو رأي الجشمي، -الذي يرى خلاف ما يراه الفريق الأول في العناصر السابقة كلها- وأيضاً سداده وقوة حجته، وموافقته لقواعد النظر والمنطق، والله الموفق والهادي للحق.

الخاتمة

بعد هذا التطواف النافع في هدايات كتاب الله وأنواره، يحسن التعريج على بعض نتائج البحث وتوصياته كما يلي:

أولا: النتائج:

1. كشف البحث عن أن معنى آية الذر مشكل لدى المفسرين، لذا اختلف فيه مفسرو أهل السنة اختلافًا ذريعاً.
2. كشفت البحث عن اختلاف العلماء في الحكم على الروايات المتعلقة بتفسير آية الذر، وأن الجشمي يردها كلها وينظر إليها من منظور مذهبه الاعتزالي.
3. توصل البحث إلى أن التسليم بمعنى الروايات الواردة في تفسير الآية جملة هو الأسلم في الكشف عن معناها.
4. أفاد البحث أن الوجه الذي تمسك به الجشمي في تفسير الآية على قدر كبير من الوجاهة والسداد وحسن الاختيار.
5. أبرز البحث مكانة الجشمي العلمية، ومنزلة تفسيره التهذيب في المكتبة القرآنية.
6. علل البحث عدم تلقي كتاب الجشمي ذلك القبول الذي توافر لغيره من مفسري المعتزلة كتفسير الزمخشري مثلاً، وأظهرت أن هذا الأمر لا يعود لأشياء فيه وإنما خارجة عنه، كيد السياسة والآراء المذهبية.

ثانياً: التوصيات:

حوى تفسير الجشمي كثيراً من كنوز الشريعة عموماً، والتفسير خصوصاً، والتي تنتظر همم طلبة العلم والباحثين من أجل إثارتها واقتناصها، وفي هذا الإطار يوصي الباحث بدراسة موقف الجشمي من الروايات والآثار التفسيرية في كتابه التهذيب، وأثر ذلك في تفسيره، كالروايات التي تذكر أن سورة الأحزاب قد سقط أكثر آياتها.

المصادر والمراجع

البخاري، م. (2002). *صحيح البخاري*. (ط4). طوق النجاة.

البغوي، ح. (1997). *معالم التنزيل*. (ط4). دار طيبة للنشر.

البيضاوي، ن. (1998). *أنوار التنزيل وأسرار التأويل*. (ط1). دار إحياء التراث العربي.

البيهقي، أ. (2001). *القضاء والقدر*. (ط1). مكتبة العبيكان.

الترمذي، م. (1998). *سنن الترمذي*. دار الغرب الإسلامي.

ابن تيمية، أ. (1991). درء تعارض العقل والنقل. (ط1). جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

الجُشمي، م. (2019). *التهذيب في التفسير*. (ط1). دار الكتاب اللبناني.

الحرز، ع. (2015). *النقص التفسيري في آية الذر محنة القرآن بين الأفهام الاستباقية وتعطيل القراءة*. (ط1). دار الفارابي.

ابن حنبل، أ. (2001). *مسند الإمام أحمد*. (ط1). مؤسسة الرسالة.

أبو حيان، م. (2000). *البحر المحيط في التفسير*. دار الفكر.

دروزة، م. (1964). *التفسير الحديث*. دار إحياء الكتب العربية.

الذهبي، م. (د. ت). *التفسير والمفسرون*. مكتبة وهبة.

الرازي، م. (2000). *مفاتيح الغيب*. (ط3). دار إحياء التراث العربي.

الزحيلي، و. (1998). *التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج*. (ط2). دار الفكر المعاصر.

زرزور، ع. (د.ت). *الحاكم الجُشمي ومنهجه في التفسير*. مؤسسة الرسالة.

الزمخشري، م. (1987). *الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل*. (ط3). دار الكتاب العربي.

السعدي، ع. (2000). *تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان*. (ط1). مؤسسة الرسالة.

أبو السعود، م. (د.ت). *إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم*. دار إحياء التراث العربي.

السيوطي، ع. (2004). *نواهد الأبكار وشوارد الأفكار، أطروحة دكتوراه*، جامعة أم القرى، السعودية.

الشنقيطي، م. (1995). *أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن*. دار الفكر للطباعة والنشر.

الصالح، ص. (1984). *علوم الحديث ومصطلحه*. (ط15). دار العلم للملايين.

صالح، م. (1973). *لمحات في أصول الحديث*. (ط3). المكتب الإسلامي.

الطبري، م. (2000). *جامع البيان في تأويل القرآن*. (ط1). مؤسسة الرسالة.

طنطاوي، م. (د.ت). *التفسير الوسيط للقرآن الكريم*. (ط1). دار نهضة مصر للطباعة والنشر.

الطيبي، ح. (2013). *فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب*. (ط1). جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم.

ابن عاشور، م. (1984). *التحرير والتنوير*. الدار التونسية للنشر.

ابن عبد البر، ي. (1968). *التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد*. وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية.

ابن أبي العز، م. (2005). *شرح العقيدة الطحاوية*. (ط1). دار السلام للطباعة والنشر التوزيع.

العسقلاني، أ. (2002). *نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر*. (ط1). مطبعة سفير.

ابن عطية، ع. (2002). *المحرر الوجيز*. (ط1). دار الكتب العلمية.

ابن فَنْدق، ع. (2004). *تاريخ بيهق*. (ط1). دار اقرأ.

القرطبي، م. (1964). *الجامع لأحكام القرآن*. (ط2). دار الكتب المصرية.

القلموني، م. (1990). *تفسير القرآن الحكيم*. الهيئة المصرية العامة للكتاب.

ابن القيم الجوزية، م. (1997). *أحكام أهل الذمة*. (ط1). رمادى للنشر.

ابن القيم الجوزية، م. (د.ت). *الروح*. دار الكتب العلمية.

الكتاني، م. (د.ت). *نظم المتناثر من الحديث المتواتر*. (ط2). دار الكتب السلفية.

ابن كثير، إ. (1999). *تفسير القرآن العظيم*. (ط2). دار طيبة للنشر والتوزيع.

كحالة، ع. (د.ت). *معجم المؤلفين*. دار إحياء التراث العربي.

المؤيد بالله، إ. (2001). *طبقات الزيدية الكبرى*. (ط1). مؤسسة الإمام زيد بن علي.
الماتريدي، م. (2005). *تفسير الماتريدي*. (ط1). دار الكتب العلمية.
الماوردي، ع. (د.ت). *النكت والعيون*. دار الكتب العلمية.
ابن منظور، م. (1994). *لسان العرب*. (ط3). دار صادر.

References

Abu Al-Saud, M. (n.d.). *Guiding the Right Mind to the Advantages of the Holy Book*, Dar Revival of Arab Heritage.

Abu Hayyan, M. (2000). *Al-Bahr al-Muheet fi al-Tafsir*. (1st ed.). Dar al-Fikr.

Al-Asqalani, A. (2002). *Nuzhat al-Nazir fi Clarification of Elite Thought in the Term of Ahl al-Athar*. (1st ed.). Safir Press.

Al-Baghawi, H. (1997). *Milestones of downloading*. (4th ed.). Dar Taibah for publishing.

Albaydawi, N. (1998). *Lights of Revelation and Secrets of Interpretation*. (1st ed.). Dar Revival of Arab Heritage.

Al-Bayhaqi, A. (2001). *Al-Qadda wa'l-Qadar*. (1st ed.). Obeikan Bookshop.

Al-Hirz, A. (2015). *The Interpretive Deficiency in Ayat Al-Dhar, The Ordeal of the Qur'an Between Preemptive Understanding and the Length of Reading*. (1st ed.). Dar Al-Farabi.

Al-Jushmi, M. (1990). *Al-Tahdheeb fi al-Tafseer*. (1st ed.). Dar Al-Kitab Al-Lebanese.

Al-Kattani, M. (n.d). *Scattered systems of mutawatir hadith*. (2nd ed.). Dar Al-Kutub Al-Salafiya.

Al-Maturidi, M. (2005). *Interpretation of Al-Maturidi*. (1st ed.). Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah.

Al-Mawardi, A. (n.d). *Jokes and Eyes*. Dar Al-Kutub Al-Alami.

Al-Moayad Billah, E. (2001). *Tabaqat Al-Zaidi Al-Kubra.* (1st ed.). Imam Zaid bin Ali Foundation.

Al-Qurtubi, M. (1964). *Al-Jami Al-Qur'an*. (2nd ed.).Dar Al-Kutub Al-Masria.

Al-Razi, M. (2000). *Keys to the Unseen*. (3rd ed.). Dar Revival of Arab Heritage.

Al-Saadi, A. (2000). *Tayseer Al-Karim Al-Rahman in the interpretation of the words of Al-Manan.* (1st ed.). Al-Risala Foundation.

Al-Saleh, S. (1984).. *Hadith Sciences and its terminology*. (15th ed.). Dar Al-Ilm for Millions.

Al-Shanqeeti, M. (1995). *The lights of the statement in explaining the Qur'an by the Qur'an*. Dar Al-Fikr for printing and publishing.

Al-Suyuti, A. (2004). *Nawahid virgins and strays of ideas, PhD thesis*, Umm Al-Qura University, Saudi Arabia.

Al-Taibi, H. (2013). *Futouh al-Ghayb fi Revealing Mask of Uncertainty*. (1st ed.). Dubai International Award for the Holy Quran.

Al-Tirmidhi, M. (1998). *Sunan Al-Tirmidhi*; Dar Al-Gharb Al-Islami.

Al-Zamakhshari, M. (1987). *The Scout for the Realities of the Mysteries of Downloading.* (3rd ed.). Dar Al-Kitab Al-Arabi.

Al-Zuhaili, W. (1998). *The Enlightening Interpretation of Creed, Sharia and Methodology*. (2nd ed.). Dar Al-Fikr Al-Moasr.

Bukhari, M. (2002). *Sahih Al-Bukhari* (4th ed.). Touq Al-Najat.

Darwazeh, M.. (1964). *Modern interpretation*. Dar Revival of Arabic Books.

Golden, M. (n.d). *Interpretation and interpreters*. Wahba Library.

Ibn Abd al-Barr, Y. (1968). *I want what is in al-Muwatta' of meanings and chains of transmission*. Ministry of All Awqaf and Islamic Affairs.

Ibn Abi Al-Ezz, M. (2005). *Explanation of Al-Aqeedah Al-Tahawiyyah*. (1st ed.). Dar Al-Salam for printing, publishing and distribution.

Ibn Al-Qayyim Al-Jawziyyah, M. (1997). *Ahkam Ahl al-Dhimmah*. (1st ed.). Ramadi for publication.

Ibn Al-Qayyim Al-Jawziyyah, M. (n.d). *Spirit*. Scientific Books House.

Ibn Ashour, M. (1984). *Liberation and enlightenment.* The Tunisian Publishing House.

Ibn Attia, A. (2002). *Al-Moharir Al-Wajeez.* (1st ed.). Dar Al-Kutub Al-Alami.

Ibn Fundaq, A. (2005). *History of Bayhaq*. (1st ed.). Dar Iqra.

Ibn Hanbal, A. (2001). *Musnad Imam Ahmad*. (1st ed.). Al-Risala Foundation.

Ibn Kathir, E. (1999). *Interpretation of the Great Qur'an.* (2nd ed.). Dar Taibah for Publishing and Distribution.

Ibn Manzoor, M. (1994). *Lisan Al-Arab*. (3rd ed.). Dar Sader.

Ibn Taymiyyah, A. (1991). *Warding Off Conflict with Membership.* (1st ed.). Imam Muhammad Bin Saud Islamic University.

Kahala, A. (n.d). *Authors' Dictionary*. Arab Heritage Revival House.

Qalamouni, M. (1990). *Interpretation of the Holy Qur'an*. The Egyptian General Book Organization.

Saleh, M (1973). *Lamazat fi Usul al-Hadith*. (3rd ed.). The Islamic Office.

Tabari, M. (2000). *Al-Bayan Collector in the Interpretation of the Qur'an*. (1st ed.). Al-Risala Foundation.

Tantawy, M. (n.d.). *The Intermediate Interpretation of the Holy Qur'an*. (1st ed.). Dar Nahdet Misr for printing and publishing.

Zarzour, A. (n.d). *Al-Hakim Al-Jushmi and his approach to interpretation*. Al-Risala Foundation.